



حجم الخط : A- A A+

جوانب الضعف في البنوك الإسلامية و كيفية تحصيلها في مواجهة الأزمات

د/ سليمان ناصر

باحث في المصرفية الإسلامية

الحلقة (1)

مقدمة:

ألقت الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008 بظلالها على جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المصارف، ولكونه جزءاً هاماً من القطاع المالي فقد تحمّل الجزء الأكبر من تلك التداعيات. وبما أن البنوك الإسلامية تعتبر أيضاً ضمن ذلك القطاع، فقد كانت معرّضة أيضاً لتأثيرات هذه الأزمة العالمية، إلا أن الأرقام أثبتت بأنها أقل تأثراً بها مقارنة بالبنوك التقليدية، وذلك لابتعاد البنوك الإسلامية عن التعامل في المسبّبات الرئيسية لتلك الأزمة، سواء منها سعر الفائدة خاصة منه المتغير (الربا)، أو المضاربات والمقامرات في الأسواق المالية العالمية، أو بيع الديون (التوريق)، وذلك نظراً لكون هذه الممارسات من المحظورات الشرعية في المعاملات المالية الإسلامية.

تتمحور مشكلة هذا البحث في كيفية جعل البنوك الإسلامية أقوى مما هي عليه الآن في سبيل تحمل أكبر للأزمات، وذلك على ضوء دراسة جوانب الضعف الأساسية التي تعاني منها هذه البنوك، وبالتالي العمل على تقويتها، لذلك فإن البحث يحاول الإجابة على التساؤل الآتي:

"كيف يمكن تحصيل البنوك الإسلامية لتكون لها قدرة أكبر على مواجهة الأزمات مستقبلاً، خاصة بعد أن أثبتت قوتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية الأخيرة؟"

سنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور الرئيسية التالية:

- الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ومدى تأثيرها على عمل البنوك الإسلامية.
- تقوية جوانب الضعف في البنوك الإسلامية، وكيفية تحصيلها في مواجهة الأزمات.
- البنوك الإسلامية ومشكلة التعامل مع الصكوك الإسلامية.

1- الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ومدى تأثيرها على عمل البنوك الإسلامية:

اتفق أغلب الخبراء على أن الأزمة المالية العالمية التي امتدت خلال سنتي 2007 و 2008 هي أعظم أزمة يشهدها العالم بعد أزمة الكساد العظيم، والتي امتدت من سنة 1929م إلى سنة 1933م تقريباً، إلا أن تلك الأخيرة لم تكن تعرف آنذاك ما يسمى بالبنوك الإسلامية، لذلك كانت هذه الأزمة الأخيرة محكاً حقيقياً لهذه البنوك، بغية معرفة مدى قوتها وحصانتها في مواجهة الأزمات. فما هي ملاسبات الأزمة المالية العالمية الراهنة؟، وما مدى تأثيرها (بشكل عام) على البنوك الإسلامية؟.

1-1- لمحة عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:

شهد العالم أزمة مالية واقتصادية كبرى منذ بضع سنين، ولا يزال يعيش تداعياتها إلى اليوم، وقد بدأت جذور هذه الأزمة منذ سنة 2001م عندما قام بنك الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض معدلات الفائدة إلى مستويات دنيا لمساعدة الأمريكيين على تملك سكناتهم بواسطة قروض عقارية، ثم تم رفعها تدريجياً بعد ذلك، فمن معدل فائدة 6% في بداية سنة 2001م إنخفض تدريجياً ليصل إلى 1% في منتصف 2003م، ثم ليصل مرة أخرى إلى 5.25% في منتصف عام 2006م^[1]، هذا بالإضافة إلى منح تلك القروض العقارية دون ضمانات كافية (رهونات من الدرجة الثانية والثالثة)، مع عدم خضوع البنوك التي تورّطت في تلك العملية - وهي بنوك الاستثمار - لرقابة البنك المركزي. كل هذا أدى إلى عجز المقترضين عن سداد ديونهم مما سبب أزمة سيولة حادة للبنوك، وفي النهاية فقدان عدد هائل من هؤلاء لمساكنهم والتي تجاوزت المليون مسكن في الولايات المتحدة.

ظهرت بوادر هذه الأزمة في بداية سنة 2007م، ثم ظهرت واضحة في أغسطس من نفس السنة، ثم انفجرت بشدة في منتصف سبتمبر 2008م. حيث بدأت كأزمة رهون عقارية، ثم تحوّلت إلى أزمة مالية مسّت البنوك والأسواق المالية وشركات التأمين، ثم تحوّلت إلى أزمة اقتصادية أضرت بعض القطاعات الصناعية الكبرى كصناعة السيارات، إضافة إلى قطاع الخدمات. ولا يزال العالم يعيش تداعيات هذه الأزمة إلى اليوم، والتي نتج عنها إفلاس العديد من البنوك وشركات

التأمين في الولايات المتحدة وأوروبا، وفي بقية بلدان العالم بعد انتقال آثار الأزمة إليها نظراً لترابط الاقتصاد العالمي بفعل العولمة، وكذا لقوة الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل حوالي ربع الاقتصاد العالمي، وإن كانت سنة 2011م قد عرفت بداية التعافي من هذه الأزمة وفي معظم البلدان.

2-1- مدى تأثير الأزمة المالية العالمية الأخيرة على البنوك الإسلامية:

أشار تقرير "ماكنزي" للتنافسية لسنة 2008/2009 (وهو أول تقرير يصدر عقب الأزمة) إلى أن قطاع الصيرفة الإسلامية يسير على طريق تحقيق نمو قوي وربحية عالية، كما أن أداء البنوك الإسلامية فاق أداء البنوك التقليدية في معظم الأسواق الرئيسية.

وخلافاً للاعتقاد السائد، دلّت نتائج التقرير على أن البنوك الإسلامية تأثرت إلى حدّ ما بالأزمة المالية العالمية خاصة بسبب المخاطر المتأصلة في قطاع المالية الإسلامية، مثل ارتفاع نسبة عدم توافر الاستحقاق في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، وكذلك تعامل العديد من المؤسسات المالية الإسلامية الرئيسية مع قطاع العقارات. إلا أن تأثير الأزمة المالية العالمية كان أقل على المصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية. فالبنوك الإسلامية أقل اعتماداً في سيولتها على الديون وأكثر اعتماداً على إيداعات العملاء، مما حدّ من تعاملها مع أسواق الديون (iii).

كما أشار تقرير أعدته "أرنست أند يونغ" أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءاً من الحل للأزمة المالية العالمية الراهنة وليس الحل بأكمله، حيث أنها لا تزال تمثل نسبة ضئيلة لا تتجاوز 3% من إجمالي الصيرفة المالية العالمية، وهي الأقل تأثراً بالأزمة المالية مقارنة بالمصارف التقليدية، وستكون موضع ترحيب أكبر في الغرب حالياً بفعل الأزمة المالية العالمية الراهنة (iii).

أيضاً أكد صندوق النقد الدولي في تقرير له صدر بعد التعافي العالمي من الأزمة شمل دراسة وتحليل لنظام البنوك الإسلامية، إيجابية النظام المصرفي الإسلامي، وأن البنوك الإسلامية كانت الأقل تضرراً من الأزمة المالية العالمية بسبب عدم دخولها في أعمال ذات مخاطرة، وأشاد التقرير بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة (iv).

وعموماً ومنالواقع المشاهد، فإن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة من خلال عدة أوجه بطريقة مباشرة و غير مباشرة كالتالي:

-إن المصارف الإسلامية التي تأثرت بطريقة مباشرة، هي تلك المصارف التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولي، وهذا القسم من المصارف الإسلامية لا شك أنه قد تأثر بالأزمة خاصة تلك المصارف التي كانت مشتركة أو مستثمرة في محافظ أو صناديق استثمار مرتبطة بالقطاع العقاري، إلا أن تلك الاستثمارات كانت محدودة، و لم تؤثر على مراكزها المالية، كما لم تؤثر على ربحيتها كثيراً.

-القسم الآخر من المصارف الإسلامية هي تلك المصارف التي تأثرت بالأزمة بطريقة غير مباشرة، نتيجة لأثرها على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء ودرجات متفاوتة، إلا أن القطاع المالي و المصرفي كان أكثر القطاعات تأثراً بتلك الأزمة، ومن ثم فقد شملها الأثر مثلها مثل أي مؤسسة اقتصادية تأثرت بالوضع العام من الأزمة، لكن الأمر الذي يمكن التأكيد عليه هو أن تأثيرها كان محدوداً، كما أن أياً منها لم يتعرض لإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخلاً من المصارف المركزية بسبب الأزمة، وأن بعضاً من التأثير كان إيجابياً مثل زيادة ودائع المصارف الإسلامية (v).

2- تقوية جوانب الضعف في البنوك الإسلامية وكيفية تحصيلها في مواجهة الأزمات:

لقد تبين لنا من خلال تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على عمل البنوك الإسلامية، بأن هذه البنوك لا يمكن القول بأنها لم تتأثر تماماً بالأزمة، ولكن تأثرها كان أقل مقارنة بالبنوك التقليدية، وذلك لابتعادها عن التعامل في المسببات الرئيسية لهذه الأزمة، وهي التعامل بسعر الفائدة المتغير (الربا)، والإفراط في عمليات التوريق سعياً وراء زيادة الإفراض وبالتالي جني الأرباح (أي بيع الديون)، وكذا المقامرات في الأسواق المالية العالمية.

لكن مع ذلك، فقد كان هناك تأثير ولو نسبي، وقد يعود ذلك إلى أسباب خارجة عن إرادة البنوك الإسلامية بفعل العولمة وترابط الاقتصاديات وتأثيراتها المتبادلة على المستوى العالمي، وقد يُعزى ذلك أيضاً إلى مواطن ضعف أو خلل تعاني منها هذه البنوك وتقلل من حصانتها في مواجهة الأزمات، فما هي تلك الجوانب؟، وكيف يمكن تقويتها؟.

2-1- تنويع البنوك الإسلاميّة لعمليّاتها حسب الأجل عوض الاعتماد على التمويل قصير الأجل وخاصّة بصيغة المرابحة:

وهي المشكلة التي تعاني منها البنوك الإسلامية منذ بداية نشاطها، ففي دراسة قام بها مركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة حول 20 بنكاً إسلامياً سنة 1985م، تبين أن نسبة التوظيف قصير ومتوسّط الأجل إلى إجمالي حجم التوظيف بلغت كمتدّل عام بين هذه البنوك 91% (vi).

وفي دراسة أخرى حول 22 بنكاً إسلامياً قام بها الإتحاد الدولي للبنوك الإسلاميّة بالقاهرة (سابقاً) سنة 1410هـ- 1990، 1989م، تبين أن نسبة التوظيف قصير الأجل إلى إجمالي التوظيفات بأنواعها المختلفة قد بلغت 75.6% سنة 1409هـ- 1989، 1988م، و 75.4% سنة 1410هـ - 1990، 1989م (vii).

وبما أنّ صيغة المرابحة هي أقرب الصيغ الإسلاميّة إلى التمويل قصير الأجل، فإننا نجد أنّ الاعتماد الكبير للبنوك الإسلاميّة على التمويل قصير الأجل يتجسّد في معظمه في التمويل بصيغة المرابحة وبشكل مفرط، حيث وصل استثمار بعض البنوك فيها إلى 95% من أصولها (viii).

وفي الدراسة التي قام بها الإتحاد الدولي للبنوك الإسلاميّة حول 166 بنكاً إسلامياً سنة 1996م تبين أنّ هذه البنوك تطيق المرابحة بنسبة 40.30% كمتدّل عامٍ بالنسبة لصيغ التمويل الأخرى، مقابل 7.2% للمضاربة مثلاً، وفي سنة

1997م ومن خلال الدراسة التي قام بها حول 176 بنكاً إسلامياً تبين أنّ المعدّل العامّ لتطبيق صيغة المراجعة بلغ 37% من إجمالي حجم التمويل مقابل 6% فقط بالنسبة للمضاربة ([ix]).

وحسب التقارير الواردة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين) والخاصة بالبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغت نسبة المراجعة في هذه البنوك 62.25% من إجمالي التمويلات و 49.27% من إجمالي الأصول سنة 2005 ([x])، كما بلغت هذه النسبة 65% من إجمالي التمويلات و 40.86% من إجمالي الأصول سنة 2007 ([xi]).

وحسب الدليل الذي يصدره المجلس السابق دائماً خلال كل ثلاث سنوات تقريباً عن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، تبين أن نسبة التمويل بالمراجعة بلغت 31.8% من إجمالي حجم التمويل و 16.3% من إجمالي حجم الاستثمار سنة 2003م، وذلك كمعدل عام بالنسبة لـ 116 بنكاً ومؤسسة مالية فقط ([xii]). بينما بلغت نسبة التمويل بالمراجعة 34.36% من إجمالي حجم التمويلات سنة 2006، وذلك بالنسبة لـ 143 بنكاً ومؤسسة مالية قدمت بياناتها إلى المجلس ([xiii])، أي أنها سجلت انخفاضاً ولو طفيفاً عن المعدل العالمي الذي سجله الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بعد حوالي عشر سنوات.

وبالرغم من محاولة البنوك الإسلامية تخفيف اعتمادها الكبير على صيغة المراجعة في تمويلاتها - كما يبدو من الأرقام السابقة - فإنّها لا زالت تعاني من الإفراط في استعمال هذه الصيغة، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب والعوامل أهمّها:

1- أنّ العمل بصيغة المراجعة يمكّن البنك الإسلامي من تحديد الربح الناتج عن التمويل مسبقاً، وهو ما لا يتوفّر في بعض الصيغ الأخرى كالمضاربة والمشاركة، إضافة إلى توثيق هذا التمويل بالضمانات المختلفة.

2- أنّ العمل بصيغة المضاربة والمشاركة والاستثمار المباشر من طرف البنك الإسلامي يمثّل مخاطرة في مجال الاستثمار نظراً لعدم إمكانية تحديد الربح مسبقاً من جهة، ولكون هذه الصيغ أميل إلى التمويل طويل الأجل من جهة أخرى، بينما المراجعة هي الأقرب إلى التمويل قصير الأجل كما رأينا سابقاً، وبالتالي ليس فيها تجميد كبير للأموال؛ لأنّ دورتها الماليّة تكون أقصر.

3- اتخاذ سعر الفائدة السائد في السوق خاصة منه العالمي المعروف بالليبور LIBOR كمؤشّر لتحديد الربح من طرف البنوك الإسلامية، وتحديد الربح لا يتأتّى إلاّ في بعض الصيغ التي تميل إلى التمويل قصير الأجل، كالمراجعة أو متوسط الأجل كالإيجار التمويلي Leasing.

4- عدم وجود إمكانية لدى البنوك الإسلامية لتطبيق النظرية الحديثة لإدارة الخصوم والتي تطبقها البنوك التجارية، حيث ترى هذه النظرية أنّ حلّ مشكل توفير السيولة يتمثّل في الاستخدام الأمثل للموارد أو الخصوم وخاصةً الودائع، وإذا كانت طلبات السحب تفوق حجم الودائع فعلى البنك أن يفترض من السوق النقديّة، أي أن يشتري السيولة كي يستخدم هذه الأموال المقترضة لمواجهة طلبات القروض، ولا يضرّ ذلك بالبنك ما دام يتقاضى ثمناً مرتفعاً عن القروض الممنوحة يتجاوز ما يدفعه ثمناً للاقتراض ([xiv])، وهذا ما لا يتوفّر للبنك الإسلامي (بالشكل الكافي) لعدم تمكنه من اللجوء إلى السوق النقديّة للاقتراض عند الضرورة وخاصةً من البنك المركزي (التقليدي) نظراً لعدم تعامل الأول بالفائدة، ومعنى ذلك عدم وجود ملجأ أخير للاقتراض أمام معظم البنوك الإسلامية.

5- عدم توفّر سوق لرأس المال الإسلامي أمام البنوك الإسلامية لتسهيل أصولها الطويلة الأجل عند الضرورة أو الحاجة إلى سيولة، حيث إنّ تطوّر وتوسّع الأسواق الماليّة جعل البنوك التقليديّة لا تحجم عن استثمار أموالها في أصول طويلة الأجل، وذلك لإمكانية تحويلها إلى سيولة عند الضرورة في هذه الأسواق، ومن المعلوم أنّ العديد من الأدوات الماليّة الإسلامية (الصكوك الإسلامية) قد توفرت حالياً (أي السوق الأوليّة)، ولكن لم تتوفّر لحدّ الآن وبالشكل الكافي الأسواق الثانويّة لتداول هذه الأدوات كما سنرى لاحقاً.

يُضاف إلى هذه الأسباب كلّها وجود فائض كبير للسيولة لدى العديد من البنوك الإسلامية، خاصةً منها تلك التي تعمل في بيئة تتميّز بالتدفقات النقديّة الكبيرة كالدول الخليجيّة، ممّا جعل هذه البنوك تفكّر في توظيفها بالسبل الأضمن للربح والأقل مخاطرة.

لذا نرى أنه من واجب السلطات الرقابية المشرفة على هذه البنوك في أيّ نظام مصرفي أن تتدخّل لوضع سقف للتعامل بهذه الصيغة؛ لأن البنوك الإسلامية وإن حاولت جهودها التخفيف وبشكل كبير من الاعتماد على التمويل بالمراجعة كما رأينا، فإنّه ينبغي عليها أن تتعاون مع السلطات الإشرافية في معالجة هذه الظاهرة، وذلك حتّى تقوم بالدور التنموي المنوط بها والمرغوب فيه من وراء إنشائها، وهو ما لا يتحقّق بالاقتصار على استخدام صيغة المراجعة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن توزيع البنوك الإسلامية لتمويلاتها حسب الصيغ من شأنه أن يوزع المخاطر، إذ من المعلوم أنّ التنوع هو إحدى أهم إستراتيجيات إدارتها.

لقد بات هذا الوضع يهدّد العمل المصرفي الإسلامي في كيانه ويقوّض مبادئه، إذ أنّ الإفراط في استعمال هذه الصيغة من طرف البنوك الإسلامية كان دائماً على حساب صيغ المضاربة والمشاركة الضروريّتين لعملية التنمية. ونرى أنّ تحديد البنك المركزي لنسبة نموذجيّة ومعقولة لتطبيق المراجعة من طرف البنوك الإسلامية، ومراقبة مدى التقيد بها من طرف هذه البنوك، يمكن أن يدخل ضمن ما يمكن تسميته بالمعايير الاحترازية الإسلامية Islamic Prudential Standards.

وفي دراسة سابقة لنا، واعتماداً على الأرقام الواردة في دراسة قام بها مركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة حول عشرين بنكاً إسلامياً سنة 1985م، وتحليل مواردها واستخداماتها، توصلنا إلى أنّ النسبة النموذجيّة لتطبيق صيغة المراجعة في العمليّات التمويليّة للبنوك الإسلامية هي 20% كحدّ أقصى من مجموع استخداماتها، إذا أرادت هذه البنوك أن تحقق توازناً بين الصيغ التمويلية المتاحة لها ([xv])، وهذا في حالة ما إذا لم تتمكن من التخصص كما سنرى لاحقاً.

- [i]: مازن حمود: "15 شهراً على أزمة القروض السكنية الأمريكية عالية المخاطر؛ مشاكل، تداعيات، فرص الحلول ومدى نجاحها"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد : 335، أكتوبر 2008، ص: 50.
- [ii]: مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد: 336، نوفمبر 2008، ص: 106.
- [iii]: مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد: 349، ديسمبر 2009، ص: 52.
- [iv]: منشور بموقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية) www.cibafi.org/newscenter بتاريخ: 25/11/2010، والتي نقلها بدوره عن صحيفة اليوم السابع المصرية بتاريخ: 14/11/2010.
- [v]: حسن ثابت فرحان: أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية، اليمن، 20، 21 مارس 2010.
- [vi]: المؤسّسات الماليّة للمصارف الإسلاميّة: مركز الاقتصاد للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة، 1988، ص: 27.
- [vii]: مجلة المعاملات الإسلاميّة، العدد الثالث - السنة الأولى، ربيع الأوّل 1413هـ، ص: 180.
- [viii]: جمال الدين عطية: تقويم مسيرة البنوك الإسلاميّة، بحث مقدّم إلى ندوة "إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر"، القاهرة، 1409هـ 1988م.
- [ix]: Directory of Islamic Banks and Financial Institutions: International Association of Islamic Banks, 1997, p: 3.
- [x]: CIBAFI Performance Indicators: General Council of Islamic Banks and Financial Institutions, (CIBAFI PI 0201 – GCC), (without date), p: 12 , 13.
- [xi]: ISLAMIC FINANCE IN THE GCC (CIBAFI Second Report): General Council of Islamic Banks and Financial Institutions, 2007, p: 16.
- [xii]: ISLAMIC FINANCE DIRECTORY: General Council of Islamic Banks and Financial Institutions, 2004, p: 7.
- [xiii]: ISLAMIC FINANCE DIRECTORY: General Council of Islamic Banks and Financial Institutions, 2007, p: 28.
- [xiv]: مصطفى رشدي شريحة: الوجيه في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية/ مصر، 1998، ص: 134.
- [xv]: سليمان ناصر: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلاميّة، ط 1، جمعية التراث، القرارة/ الجزائر، 1423هـ - 2002م، ص: 296.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي 2013